

السيد عمار الحكيم: استجواب وزير الدفاع وقت المعركة يدل على ضعف في تقدير المصلحة الوطنية



الانتصار المتحقق والانتصار القادم

نشكر الله ونحمده على الانتصارات التي حققها جيشنا وحشدنا وشرطتنا الاتحادية وعشائرننا الغيورة في جبهات القتال مع الإرهاب الأسود ... ولقد فاجئنا العالم بما نمتلك من قوة حقيقية وشجاعة عراقية أصيلة عندما حررنا الفلوجة بوقت قياسي وباقل الخسائر الممكنة ... لقد راهن البعض على معركة طويلة ومعقدة ولكن اثبت العراقي انه قادر على الانتصار عندما يعرف حقيقة القوة التي يمتلكها وعندما يقاتل بقلب واحد وعقل واحد وهمة واحدة ...

والان نستعد لمعركتنا القادمة وهي تحرير الموصل وستحقق نصراً آخراً ونهائياً على عصابت داعش الإرهابية بأذن الله تعالى ... وبذلك نطهر ارض العراق من دنس هذه الجرثومة التي فتكت بنا وب بالمنطقة والعالم ..

هذا الإرهاب التكفيري المتوحش نيابة عن العالم و منذ اكثر من عشر سنوات ، تعرضنا خلالها لكل أنواع الظلم والانتهاكات وقدمنا آلاف الضحايا الأبرياء وكنا نقاتل ونستصرخ الضمير الإنساني ولكن للأسف لم يكن يُسمع صوتنا او يُتفهم ندائنا وصرختنا الى ان وصل الإرهاب المتوحش للجميع ... وقد حذرنا منه منذ البداية ...

نيابة عن العالم وعن شعوب المنطقة وقد انتصرنا في الجزء الاكبر من المعركة وسنكمل الانتصار ونطوي صفحة الإرهاب والظلام بفضل الله تعالى ورعايته ...

مجرد مدينة عراقية محتلة ومغتصبة وانما تمثل عنوان التحرر من أسوء مرحلة في تاريخها وتاريخ العراق والمنطقة والعالم ... وان عيون الإنسانية اليوم تتجه للموصل كي ترى نهاية هذا الإرهاب والاعتداء باسم الدين الإسلامي والاسلام منه براء ... ومن هذا المنطلق يجب ان يشترك كل الشرفاء في هذه المعركة الملحمية الخالدة .. فهي معركة وطن ووجود وليست معركة جيوش وحدود

القاهرة والافاق المحدود ... وفي معركة الموصل يجب ان تختفي الحسابات الضيقة والرؤية القاصرة والافاق المحدود ...

يكون المنتصر هو العراق .

الحشد ركن أساسي من المنظومة العسكرية للدولة

في المحور الثاني فأنا نشدد على ان الحشد الشعبي اصبح ركناً أساسياً في المنظومة العسكرية للدولة ، وعندما نقول دولة فهذا يعني ان يكون الحشد الشعبي ضمن المواصفات الحقيقية في بناء الدولة ... لقد قاتل ابناؤنا في الحشد الشعبي بكل شجاعة وإخلاص وكانوا خير سند للجيش والقوى الأمنية وقدموا التضحيات الكبيرة وصبروا وصمدوا وانتصروا بفضل من الله ... وان خطوة إعادة هيكلة قوات الحشد وجعلها ضمن المنظومة الامنية

الوطنية بصورة مباشرة ووضع الضوابط والتعليمات لها ، تعتبر خطوة كبيرة بالاتجاه الصحيح ... وتحول الحشد الشعبي من حالة حماسية عفوية الى حالة عسكرية وامنية منظمة ... تحافظ على روحية التضحية والوطنية لدى منتسبي الحشد من ناحية وتحفظ حقوقهم واستمراريتهم ضمن الاطار الرسمي والشرعي للدولة من ناحية اخرى ...

الاطار الرسمي والشرعي للدولة من ناحية اخرى ...

ولا

راية غير راية الوطن ، ولا سياق غير السياق الرسمي والقانوني ... واذا اردنا حقا ان نحمي الحشد الشعبي ونستثمر الخبرة المتراكمة التي تكونت لديه ونرسخ الشعور الوطني والتضحية العقائدية التي يمتلكها علينا ان ندعم خطوات اندماجه الفعلي والعملي بالأطر الرسمية للدولة كي يكون احد الأركان الأساسية للمنظومة الأمنية ...

وسيلة للابتزاز

في المحور الثالث نتطرق لما حدث في جلسة البرلمان الأخير والتداعيات التي رافقتها .. وهنا ينقسم موقفنا الى شطرين ..

وبشدة هذا الإصرار على استجواب وزير الدفاع ونحن في وسط حرب شرسة وعلى أبواب معركة مصيرية الا وهي معركة الموصل !! ...

ونحن مع استجواب المسؤولين او استضافتهم لأنه يمثل جوهر العملية الديمقراطية واساس عمل السلطة التشريعية ... ولكن هناك العديد من المفاصل المتلكئة والمتهرئة بعملها في الدولة ، وهناك الكثير من المواقف الإصلاحية التي تحدث عنها العديد من الأطراف ولكن لم تتم متابعتها ، فيترك كل هذا ويُصر على استجواب وزير الدفاع في الوقت الذي يحقق الجيش الانتصارات والجنود يخوضون المعارك ونحن في قلب المعركة ؟!!

الأولويات وعن ضعف في تقدير المصلحة الوطنية ... أمّا ان يتحول الاستجواب الى وسيلة للابتزاز (ان صحت الادعاءات) فهو أساس الفساد وعلينا جميعا ان نقف بوجه هذه الممارسات المنحرفة ..

والشطر الثاني ... فأنا لا نرتضي ان تطرح الأسماء على الرأي العام بدون تقديم أدلة وتوثيقها لأنها تخلق ثقافة التسقيط والتشهير دون مبرر ... وهذه ممارسة تنتزع الثقة والمصداقية بين الطبقة السياسية (التي ينتمي اليها السائل والمسؤول) وبين الشعب ... ومن لديه حقائق عليه ان يوثقها ويقدمها للجهات المختصة لأتخاذ الموقف المناسب بشأنها وفق السياقات الدستورية والقانونية ...

فأنا سنتابع كل ما قيل في جلسة البرلمان الأخيرة وسنأخذه على مستوى عال من الجدية لأنه كلام خطير واتهامات تمس قلب العملية السياسية في العراق وحقوق الشعب والمؤسسة العسكرية وهذا ما لا نسمح بحدوثه اطلاقا وتحت أي عنوان او مبرر ...

بالوكالة

في المحور الرابع فأنا نعيد التركيز على حسم المواقع بالوكالة ..

ونستغرب بشدة من الإصرار على تجاهل هذا الملف الحساس والاستمرار بتجاهله سيضعف أسس الشراكة ويزعزع قواعد الثقة ويفتح نافذة كبيرة للتشكيك في جدية الإصلاح الحكومي .. لأنه من غير المنطقي ان تعجز الحكومة عن معالجة ملف متورم وفيه شبهة فساد كبيرة كملف المواقع بالوكالة !! ومن غير المنطقي أيضا ان تتجاهل الحكومة وبهذه الطريقة كل المناشدات التي تطالبها بغلق هذا الملف ومنذ سنتين ... وكيف لحكومة مطالبة بتحجيم الفساد وزيادة الفاعلية في الأداء تتماهى مع ظاهرة وجود عشرات المواقع الحساسة التي تدار بالوكالة وبطريقة عشوائية وتم تعيين بعض الشاغلين لهذه المواقع عن طريق المحسوبية وبعض التأثيرات الحزبية !!

لقد احترمنا الوقت الذي احتاجته الحكومة كي تتعامل مع الملفات ذات الأولوية الكبيرة وإعطاء الاهتمام للتحديات الكبرى ولكن بعد انتهاء المدة التي حددتها الحكومة لنفسها بحسب وثيقة الإصلاح الوطني واستمرار التسويف في هذا الملف المهم والحساس ! فأنا نرفع الصوت اعلى ونؤكد على اننا سنواصل اجرائاتنا بخصوص هذا الملف ونعتبره أولوية على أساسها نقيس جدية الحكومة في اجراء الإصلاحات وتصويب عمل المؤسسات والقضاء على شبهات الفساد في عشرات المواقع المهمة والحساسة في الدولة .

الفساد في عشرات المواقع المهمة والحساسة في الدولة .

الجدد

في المحور الخامس سنتناول ملف تعيين الوزراء الجدد .. لقد انطلقت الدعوة لتعيين وزراء تكنوقراط ورغم تعثر خطوات التغيير لأكثر من مرة لحد الان الا اننا تمسكنا بمبدأ التغيير بعد ان اصررنا على قبول استقالة وزراءنا ، ومع ذلك فان هذا الامر مازال متعثرا وقد طالبنا كرارا بان يحسم ملف تعيين الوزراء وبأسرع وقت .. وقد قدمنا ترشيحاتنا من الوزراء وهم من ذوي الاختصاص والمعروفين في وزاراتهم ...

ان عملية الإصلاح والبناء تحتاج الى خطوات واثقة وسريعة وحاسمة وان البطئ الذي تسير به بعض الخطوات يسبب فقدان القيمة العملية للقرارات المتخذة ويساهم في تغييب الحماس في اجراء إصلاحات مؤثرة وعودة الإحباط الى الشارع ...

من المواقع الوزارية تدار بالوكالة وهذه ليست حالة صحية في دولة تسعى لتجاوز الصعاب وعبور التحديات ... لقد كان من المستحسن ان تتقدم الإصلاحات متزامنة مع الانتصارات التي تحققها قواتنا المسلحة البطلة ولكان التأثير مضاعفاً والشعور بالثقة متزايداً حينذاك ...

ونتمنى على الحكومة ان تنهي ملف الوزارات الشاغرة فوراً مما يساهم في تقوية مجلس الوزراء ويطور الأداء الحكومي ..

قانون الانتخابات وبناء العملية السياسية

فاننا سنتناول الملف الانتخابي ... ان أساس العملية السياسية في العراق هي العملية الانتخابية ... واساس العملية الانتخابية هو القانون الانتخابي .. وعليه فان تحديد القانون الانتخابي يمثل حجر الزاوية في إعادة هيكلة العملية الانتخابية وتصحيح مسار العملية السياسية والان حيث نقرب من موعد اجراء الانتخابات المحلية نحتاج الى النظر في موضوع

القانون الانتخابي واجراء التعديلات اللازمة عليه وأهمها تقليص عدد أعضاء مجالس المحافظات ، ورفع المستوى التعليمي لأعضائها ... والعمل على ان تكون نتائج الانتخابات ضامنة للتمثيل الحقيقي واردة الناخبين ...

ان القانون الانتخابي الجيد يساهم في إنتاج مجالس محلية جيدة وهي بدورها تساهم في إنتاج حكومات محلية جيدة وفعالة بعيدا عن المساومات والتقاطعات والتحالفات المصلحية والنفعية الركيكة وتحفظ المسؤولين التنفيذيين من الوقوع تحت ضغوط المساومات والابتزاز ...

ان تعدد التجارب الانتخابية هو امر يعبر عن حيوية النظام الديمقراطي في العراق، ولكن ذلك التعدد يرهق ميزانية الدولة العراقية بتكاليف كبيرة، ويمد في عمر التنافس والتشاحن بين القوى السياسية المتنافسة ... لذا فأنا ندعو الى دراسة امكانية اقامة انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب في وقت واحد ... وأيضا حسم انتخابات مجالس الاقضية والنواحي او إعادة هيكلة هذه المجالس وتعريف دورها وزيادة فاعليتها يمثل اولوية اخرى علينا الوقوف عندها ومعالجتها..

المتغيرات الإقليمية ومستقبل العراق السياسي

في المحور السابع والأخير .. سنتناول المتغيرات الإقليمية المتسارعة .. لقد اعلنا ومنذ اكثر من عام على ان منطقتنا مقبلة على متغيرات سريعة وغير متوقعة ... وبنفس الوقت اكدنا انّ على العراق ان يكون مستعدا لهذه المتغيرات لانه سيتأثر بها بشكل مباشر ...

ان التجربة الديمقراطية التي تعيشها منطقتنا هي تجربة حديثة وان الياتها مازالت غير مكتملة ولهذا فان اغلب دول المنطقة تعاني بين الحين والآخر من اهتزازات قوية وغير متوقعة ، يضاف لها الحرب الإقليمية الدائرة في المنطقة وفي اكثر من مكان والتي يشترك فيها العديد من دول المنطقة بصورة مباشرة او غير مباشرة ...

كل هذه الاحداث تستدعي من دول المنطقة ان تعيد حساباتها وان تجلس على طاولة حوار واحدة وتناقش كل القضايا الخلافية دفعة واحدة ... فمهما طال الحروب وتعقدت الازمات فانه في النهاية سيجلس المتخاصمون على طاولة واحدة .. وان سياسة كسر العظم سوف لا تجلب للمنطقة الا مزيداً من الويلات والالام .